الأمم المتحدة

EP

برنامج الأمم المتحدة للبيئة

Distr.
GENERAL

UNEP/OzL.Pro/ExCom/70/34/Add.1
17 June 2013

ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

اللجنة التنفيذية للصندوق المتعدد الأطراف لتنفيذ بروتوكول مونتريال
الاجتماع السبعون
بانكوك، 1 – 5 يوليه/ تموز 2013

إضافة

مقترح مشروع: الهند

تصدر هذه الوثيقة:

- **لإضافة** الفقرة 19 (مكرر) على النحو التالي:

19 (مكرر) تلقت الأمانة عقب إصدار الوثيقة UNEP/OzL.Pro/ExCom/70/34 معلومات من البنك الدولي تساعد على زيادة توضيح خطة العمل المقدمة لهذا الاجتماع والوارد وصف لها في الفقرات 4 إلى 7 من الوثيقة. وترغب الأمانة في أن تزود اللجنة التنفيذية بالتعليقات والتوضيحات التالية عن خطة العمل:

(أ) قدم البنك الدولي نسخة منقحة أخرى لخطة العمل بالمقارنة بالنسخ الأخرى للخطة المقدمة للاجتماعات السابقة. وتركز الأنشطة الآن على مواصلة تشغيل خطة إدارة المشروع إلاّ أنها تتوخى أيضا عددا من الأنشطة تتعلق بالدرجة الأولى بتثبيت إزالة رباعي كلوريد الكربون لصغار المستخدمين وإنفاذ استخدام هذه المادة التي تنتج بصورة مطلقة كعوامل وسيطة. ويبرر الطابع واسع النطاق للاستخدام السابق لرباعي كلوريد الكربون في الهند بالدرجة الأولى هذا العمل على الرغم من حقيقة أن خطة الإزالة قد نفذت حملة نموذجية وواسعة النطاق للتوعية والبحوث والتدريب لصغار مستخدمي هذه المادة. ولذا ترى الأمانة أن العناصر ذات الصلة مؤهلة لذلك وترتبط ارتباطا وثيقا بإزالة رباعي كلوريد الكربون المنصوص عليه في الاتفاق. كذلك فإن الأموال المخصصة للمطبوعات يمكن في رأي الأمانة أن تعتبر مؤهلة على هذا النحو. غير أنه نظرا للحالة الشاملة لاستهلاك رباعي كلوريد الكربون في الهند، والإزالة المستدامة لمدة ثلاث سنوات، يبدو أنه لاتوجد حاجة كبيرة للأنشطة المعانة من الصندوق المتعدد الأطراف. وأبلغت الأمانة البنك الدولي بوجهة النظر هذه، ورد البنك بأن التقديم "يتماشي مع الاتفاق بين الهند واللجنة التنفيذية بشأن إزالة استهلاك وإنتاج رباعي كلوريد الكربون، وأن "أي أموال متبقية مقدمة للهند إعمالا لهذا الاتفاق سوف تحقق إزالة رباعي كلوريد الكربون بأكبر قدر من اليسر والكفاءة" ويتضمن الاتفاق أيضا نصا يشير إلى أن "تمويل عناصر هذا الاتفاق لن تعدل على أساس أي مقرر تتخذه اللجنة التنفيذية

إن وثائق ما قبل دورات اللجنة التنفيذية للصندوق المتعدد الأطراف لتنفيذ بروتوكول مونتريال
قد تصدر دون إخلال بأي قرار تتخذه اللجنة التنفيذية بعد صدورها.

في المستقبل ويمكن أن يؤثر في تمويل أي مشروعات أخرى لقطاع الاستهلاك/ الإنتاج أو أي أنشطة أخرى ذات صلة في البلد".

(ب) ولاحظت الأمانة أن الرصيد المتبقي من التمويل المتاح للبنك الدولي يبلغ 696,874 دولارا أمريكيا وفقا للتقرير المرحلي، وأنه يبدو أنه قد التزم بالتمويل بكامله (أنظر أيضا الجدول 3 من الوثيقة UNEP/OzL.Pro/ExCom/70/34). والبنك الدولي هو الوكالة المنفذة المسؤولة عن تمويل وحدة إدارة المشروع والأنشطة الجامعة ذات الصلة على النحو الوارد في خطة العمل. وأبلغت الأمانة البنك الدولي بهذه الملاحظات، وأبلغت بأن خطة العمل المقدمة تشير حقيقة بصورة مطلقة إلى الأموال المتوافرة للبنك الدولي. وذكرت الأمانة كذلك أن التقدير البالغ 1,040,736 دولارا أمريكيا المتاح لأنشطة المساعدات التقنية [...] يستند إلى أحدث تحليل مفصل، وأن تسوية الأموال المتاحة للمشروع تستند إلى أحدث بعثة واستعراض للكشوف المالية مع الوسيط المالي:. ووفقا لما ذكره البنك الدولي فإن "سبب الرصيد البالغ 1.04 مليون دولار أمريكي للموافقة يزيد عن الرصيد المبلغ في التقرير المرحلي لعام 2012 هو أن مبلغ 230,000 دولار أمريكي التي كان قد التزم بها لقطاع الاستهلاك تتوافر الآن نتيجة لاعتبار إحدى المنشئات غير مؤهلة، وأخفق ثلاث منشئات أخرى في تحقيق الشروط المتعلقة بإصدار مدفوعاتها النهائية".

(ج) واستنادا إلى مشورة من الأمانة بشأن الأرصدة المتبقية الخاصة بمختلف الوكالات المنفذة، وردا على السؤال ذي الصلة، أبلغ البنك الدولي بأن جميع الأنشطة المتبقية في إطار خطة إزالة رباعي كلوريد الكربون للهند محددة في خطة العمل. ومن وجهة نظر الأمانة فإنه لن تتعلق أي أنشطة أخرى بالأرصدة مع حكومة اليابان بوصفها الوكالة المنفذة الثنائية ومع اليونيدو، وينبغي إعادة هذه الأرصدة في أقرب وقت بصورة مستقلة عن أي مقرر قد تتخذه اللجنة التنفيذية بشأن خطة العمل المقدمة من البنك الدولي.

(د) ولاحظت الأمانة أن التمويل المقترح للإدارة الجارية لوحدة إدارة المشروع حتى نهاية عام 2013 يبدو كبيرا بالنسبة لوقت التنفيذ المتبقي. وأبلغ البنك الدولي بأن خطة العمل المقدمة في هذه الوثيقة قد قدمت لعدد من الاجتماعات السابقة إلاّ أنه لم يوافق عليها نتيجة لقضايا مختلفة تتطلب المزيد من المناقشات. غير أنه يتعين أن يستمر عمل وحدة إدارة المشروع وأن تستمر المصروفات المتعلقة بها حتى ولو لم تتم الموافقة على خطة العمل، باعتبارها نشاطا، فقد كان الدعم يقدم لوحدة إدارة ا لمشروع بصورة متكررة حقيقة في كل خطة عمل سبق أن قدمت. ويطلب البنك الدولي مقدار 280,000 دولار أمريكي لتغطية المصروفات ذات الصلة بوحدة إدارة المشروع منه مبلغ 200,000 دولار أمريكي لتغطية المصروفات التي تكبدت بالفعل وتلك المتبقية حتى انتهاء اتفاق المنحة في نهاية عام 2013.

(هـ) وترغب الأمانة في أن تثير عددا من القضايا بشأن مفهوم تمويل وحدة لإدارة المشروع تتعلق بإزالة رباعي كلوريد الكربون بعد عام 2013، والإجراء الذي اقترحه البنك الدولي:

(1) يطلب التمويل لمهمة محددة تتمثل في استدامة وحدة إدارة المشروع بعد الانتهاء من أنشطة الإزالة وموعد إزالة المادة للتمكين من الإشراف والإبلاغ. وتسلم الأمانة بأن رباعي كلوريد الكربون هو منتج ثانوي لإنتاج الكلوروفورم الذي هو أيضا منتج تمهيدي للهيدروكلوروفلوروكربون-22 ورابع الإثيلين متعدد الفلورة ، وعلى ذلك فإن إنتاجه لايمكن تجنبه وقد يستمر بكميات كبيرة مما يعني حاجة الحكومة في المدة الطويل إلى رصد الإنتاج واستخدام العوامل الوسيطة أو تدميرها، وفي ذلك فإن رباعي كلوريد الكربون يختلف عن عدد من المواد الأخرى التي تخضع للرقابة بموجب بروتوكول مونتريال. وتنص خطة الإزالة والأنشطة المقترحة في خطة العمل لما تبقى من العام على الوسائل الضرورية لضمان الإشراف والإبلاغ (برامج الحاسوب وغير ذلك، كما أن النسخ السابقة من خطة العمل تحتوي عددا من الأنشطة الأخرى التي تبسط عملية الرصد، والتي

أزالها البنك الدولي. وحكومة الهند بعد ذلك. ويؤدي ذلك بالأمانة إلى أن تتفهم أن جميع الدعم الذي قد يحتاجه البلد لتيسير وتبسيط مهمة الرصد في المستقبل مثل البنية الأساسية والدراسات أو نظم الرصد الأخرى قد نوقشت وعولجت في خطة العمل المقدمة. ويقوم الصندوق المتعدد الأطراف من خلال دعم التعزيز المؤسسي، بتمويل عملية جمع البيانات الضرورية لتنفيذ البرنامج القطري وإبلاغ بيانات المادة 7. وقد يرى أن ذلك يمثل تمويلا مزدوجا إذا تواصل تقديم الدعم لحكومة الهند لرصد إنتاج رباعي كلوريد الكربون واستخدامه بالإضافة إلى التمويل الحالي للتعزيز المؤسسي. وأبلغ البنك الدولي بأن "الرصد والإبلاغ فيما يتعلق برباعي كلوريد الكربون يمثل نشاطا متخصصا. وكانت هذه الأنشطة دائما في سياق الهند تتم بواسطة [...] وحدة إدارة المشروع ولذا فإن ذلك لايمثل ازدواجا للجهود".

(2) وحتى إذا لم تعتبر هذه الأموال تمويلا مزدوجا، تتعلق الأسئلة المتبقية بالمدى الذي سيظل يقدم فيه هذا التمويل وبأي معدل يتعين تقديمه، وما نوع الإشراف الذي سيكون ضروريا. وطلبت الأمانة إيضاحات ذات صلة، وأبلغت بأي "المصروفات التي سيجري تغطيتها تتعلق بالموظفين ومصروفات تشغيل وحدة إدارة المشروع بما في ذلك السفريات ذات الصلة بالرصد والإشراف بشأن ترتيبات الرقابة الموجودة على رباعي كلوريد الكربون. ما يمثل مايقرب من 10,000 دولار أمريكي شهريا. وسوف يغطي التمويل المتوخي هذه التكاليف لما يقرب من 2.5 سنه". كما أبلغ البنك الدولي بأن التفاصيل المتعلقة بالإبلاغ "سوف يمكن أن تناقش خلال اجتماع للجنة التنفيذية استنادا إلى وسيلة التقدم التي سيتفق عليها والتي ستشمل لا مناص عنصر الإبلاغ عن استخدام الأموال لدى نفاذها".

(3) ويستند النهج الذي اقترحه البنك الدولي بشأن كيفية إدارة الأموال إلى ذلك الذي وافقت عليه اللجنة التنفيذية في المقرر 13/56 بشأن ثلاثة قطاعات في الصين وهي خطط الرغاوي والهالونات وقطاع إنتاج رباعي كلوريد الكربون للتمكين من مواصلة التنفيذ إلى مابعد نهاية الترتيبات باستخدام إجراءات مبسطة:

أ. لاحظت الأمانة أن البنك الدولي قد اختار كطريقة للتنفيذ اتفاق منحه بتاريخ نهاية محدد (ديسمبر/ كانون الأول 2013)، وافقت عليه حكومة الهند. وينقل مقترح البنك الدولي في الواقع مسؤولية الإشراف على الأموال للفترة المتبقية من التنفيذ (تمويل التشغيل المستمر لوحدة إدارة المشروع) إلى الأمانة. وهناك عدد من البدائل الممكنة لسبيل التقدم المقترح من بينها أولا وأهمها إعادة الأموال. وبدلا من ذلك فإن التفاوض بشأن اتفاق جديد بين حكومة الهند والبنك الدولي لنقل التنفيذ لوكالة أخرى قد يكون من النهج المحتملة الأخرى، وقد اضطلع البنك الدولي بهذا النهج الأخير، وقبلته اللجنة التنفيذية بشأن خطط الإزالة في شيلي وإكوادور وتونس. وتتفق جميع هذه البدائل المشار إليها مع الأدوار والمسؤوليات المحددة لمختلف أصحاب المصلحة في حين أن النهج الذي اقترحه البنك الدولي ينطوي على قدر أكبر من المشكلات. وطلبت الأمانة من البنك الدولي إبداء وجهات نظره بشأن هذه الاعتبارات، وأبلغت بأن "حكومة الهند لم تطلب عند هذه النقطة الاتصال بوكالات أخرى. غير أننا على استعداد كامل للنظر في الخيارات البديلة التي ستقبلها حكومة الهند وأعضاء اللجنة التنفيذية. ويمكن في الواقع مناقشة هذه الخيارات البديلة والموافقة عليها من حيث المبدأ حتى خلال الاجتماع السبعين أو أنه سيتوافر وقت لنظر هذا النهج قبل الاجتماع الأخير للجنة في 2013

ب. وتنص الإجراءات المبسطة المحددة في المقرر 13/56 على مواصلة المراجعات المستقلة، وأن تقدم تقارير المراجعة المالية للجنة التنفيذية على أساس سنوي اعتبارا

من عام 2009. وسوف ييسر البنك الدولي عملية استعراض وتقديم أي تعديلات على خطط العمل وتقارير المراجعة المالية المقدمة للجنة التنفيذية. وتلقت الأمانة عمليات تحقق بشأن الإزالة من البنك الدولي لتقديمها للاجتماع الخامس والستين. كما قدمت حكومة الصين من خلال البنك الدولي للاجتماع الخامس والستين وثائق تتألف من بيانات بشأن حالة الأموال المتبقية بشأن كل شريحة موافق عليها، وعن كل قطاع من القطاعات ذات الصلة فضلا عن ورقة "رصيد الحسابات" تتناول الإيرادات والمصروفات بشأن جميع خطط الإزالة التي نفذها البنك الدولي. ولم تقدم أية تفاصيل عن الأنشطة الممولة. وتشير الأرقام الواردة في الوثائق المقدمة إلى أن تقارير مالية أخرى سوف تقدم قبل نفاذ الأموال. وحتى الآن لم تصل إلى الأمانة أي تقارير أخرى (أنظر وثيقة المعلومات ذات الصلة UNEP/OzL.Pro/ExCom/65/10)؛

ج. ويصبح من الواضح، من النظر بأثر رجعي، أن مسؤوليات مختلف أصحاب المصلحة (الحكومة والوكالة المنفذة، والأمانة) واختصاصات كل منها لايِيسر نجاح هذا النهج بشأن مواصلة الرصد. ويؤدي النهج المستخدم من خلال المقرر 13/56 إلى أنه لن يكون للبنك الدولي أي التزام بالإبلاغ بعد ذلك عن الأموال واستخدامها، ولايكون لدى اللجنة التنفيذية أي وسيلة لتلقي تقييم مفصل أو الرجوع إليها إذا اقتضت الحاجة، وأن يتوقع من الأمانة الاضطلاع بعملية استعراض لأنشطة الحكومة ومصروفاتها استنادا إلى التقرير المقدم من الحكومة والقواعد المالية وقواعد المشتريات، وهي عملية لاترى الأمانة أن لديها خبرة أو تفويض أو مجهزة أو مهيأة تنظيميا لها؛

د. ومن وجهة نظر الخبرات التي اكتسبتها الأمانة من النهج الذي طبق على المشروعات في الصين، لاتؤيد استمرار استخدام نفس النهج أو مماثل له. وتتوافر بدائل، وقد استخدمت عل وجه الخصوص في تحويل كل من الأموال والمسؤوليات إلى وكالة منفذة أخرى.

- **تضاف** الفقرات الفرعية 21/(د) إلى (ز) على النحو التالي:

أو

(د) أن تنظر في الموافقة على بعض أو جميع الأنشطة المقترحة في خطة العمل لإزالة رباعي كلوريد الكربون في الهند في ضوء التعليقات والمعلومات المقدمة؛

(ه) أن تنظر في أن تطلب من البنك الدولي أن يحول الأموال التي تعتبر ضرورية لمواصلة تشغيل وحدة إدارة المشروع لأغراض الرصد إلى ما بعد عام 2013 إلى وكالة منفذة أخرى؛

(و) أن تطلب من حكومة اليابان بوصفها وكالة ثنائية فضلا عن اليونيدو عدم تكبد أي التزامات جديدة وإعادة رصيد الأموال المتبقية قبل نهاية عام 2013؛

(ز) أن تطلب تقريرا نوعيا يتضمن تقارير منفصلة عن الأنشطة الجارية، والأنشطة المستكملة منذ الاجتماع السبعين وما يرتبط بها من مصروفات، والأرصدة المتبقية، والالتزامات، والجدول الزمني للاستكمال من البنك الدولي واليونيدو وحكومة اليابان بوصفها وكالة ثنائية بشأن أنشطة كل منها فضلا عن موجز يقدمه البنك الدولي بوصفه الوكالة الرئيسية قبل ثمانية أسابيع من الاجتماع الأخير في عام 2014.